

الرباعي المضاعف في القرآن الكريم «حصص» نموذجاً

عزیز الخطیب

مؤسسة دار الحديث الحسنية

تقديم

أدى إلى البحث في هذا الموضوع أمران، الأول: ما رأيته عند أبي بكر ابن دريد (ت321هـ) في (جمهرته) أن العرب قالوا: «تَقَّ تَقًّا، ثُمَّ أَمِيتَ هَذَا الْفَعْلَ، وَرَدَّ إِلَى بِنَاءِ جَعْفَرٍ فِي الرَّبَاعِيِّ فَقَالُوا: تَقَّتَقَ، وَقَالُوا: تَقَّتَقَ الرَّجُلُ مِنَ الْجَبَلِ إِذَا انْحَدَرَ يَهْوِي حَتَّى يُوَاقِيَ الْأَرْضَ عَلَى غَيْرِ طَرِيقٍ... وَاسْتَعْمَلَ رَفَّ الطَّائِرِ رَفًّا ثُمَّ أَمِيتَ وَقِيلَ رَفَّرَفَ إِذَا بَسَطَ جَنَاحِيهِ، وَأَمِيتَ شَعَّ بِشَعٍّ وَقِيلَ شَعَّشَعَّ...»⁽¹⁾.

أما الأمر الثاني فهو ما ذهب إليه أبو القاسم العكبري (456هـ) في شرح اللَّع لَأَبِي الْفَتْحِ ابْنِ جَنِي (392هـ)؛ وذلك في ما قاله ضمن حديثه عن: (المضاعف من الأفعال والأسماء) مما يمكن اعتباره تابعاً للكلام السابق وتطوراً له من أن (كُبْكَبُوا) أصلها: كُبُّبُوا، و(كفكف) من كفف وهكذا...، مستخلصاً أن «هذا المضاعف قد يجيء في معنى نظيره من ذوات الثلاثة كثيراً»⁽²⁾.

(1) جمهرة اللغة، مادة (ت-ق-ق)، 41/1 و130، و(الجمهرة) من الأصول اللغوية التي اعتمدتها، فلا أكثرث بانتقاد الأزهري أو غيره لها؛ لأنه كان «متأثراً بنفطويه المتحيز» ضد ابن دريد (المزهر، 94/1)، ثم إن الأزهري لم يهتم فقط بالجمهرة، بل قرن العين والجمهرة معاً، ووضعهما في الكتب غير الموثوقة، فهل نستمع للأزهري وما عاب به ابن دريد وقبله الخليل، دون الاستماع إلى السيوطي ومن سبقه ممن تعرض لابن دريد في جمهرته، مدافعاً عنه بقوله: «معاذ الله، هو بريء مما رُمي به، ومن طالع الجمهرة رأى تحريه في روايته»، وقال عنه أيضاً: «أثنى عليه كثير من العلماء... وقال بعضهم: إنه من أحسن الكتب المؤلفة على الحروف، وأصحها لغة»، (نفسه، 89/1، و93، وما بعدها).

(2) شرح اللَّع، 679/2.

ومعنى هذا أن أصلَ الرباعيِّ المضاعف⁽¹⁾ ثلاثيٌّ، وأنه بذلك يحافظ على المعنى الأصلي في الثلاثي. فهل كل رباعيِّ مضاعف له أصل ثلاثي؟ وأنه يطرد كثيراً في استعمال العرب؟ ثم بم تنعت حروفه الساقطة أثناء الحكم عليها، أمِن ذوات الزيادة هي أم من ذوات الأصول؟

ثم ما حصلة الفرق بين المعنيين في مثل كـب مقابل كـبـكـب، وما المعنى الزائد مقابل زيادة المبني؟ فاختلاف المباني دليل على اختلاف المعاني كما هو معروف.

إن هذين الأمرين كانا دافعين إلى التفكير في جمع الأفعال التي وردت على وزن (فعلل)⁽²⁾ المضاعف في القرآن الكريم، والتفكر في صيغها المختلفة، وبيان معانيها المتجلية في سلك نظامها، خاصة عندما رأيت أحدهم قد انتبه إلى عدم اكتراث القدماء لهذا الموضوع إلا لما، يقول عنه الدكتور محي الدين درويش: «هذا باب من أبواب البلاغة، قلَّ مَنْ يتفطن له. وقد ألمع إليه الزمخشري في (كشافه) وابن الأثير في (مثله السائر) وابن جني في (خصائصه). ولكن إلماعهم لا يعدو لغة النظر التي لا تنفع الغلة، ولا تشفي من الأوام»⁽³⁾.

(1) المقصود بالرباعي المضاعف في هذه الدراسة هو ما كان حرفه الأول مثل حرفه الثالث، وحرفه الثاني مثل حرفه الرابع.

(2) أقول: «ما جاء من أفعال على وزن فعلل المضاعف»، لا ما جاء منها من الأسماء، مثل: هدهد، ولؤلؤ، ورفرف، وصرصر، وصفصف، وذلك لما رأيت رأياً من لدن ابن الأثير هو اشتراطه حصول «معنى الفعلية» لحصول معنى المبالغة والتوكيد في اللفظ المزيد فيه لأجل ذلك المعنى. فتركت الحديث عما جاء من (فعلل) الاسم في القرآن الكريم، مع أن أبا الحسين ابن فارس (395هـ) ذهب إلى أن الاسم هو أيضاً يمكن أن تدل الزيادة فيه على المبالغة، وذلك مثل: (زَعَسَنَّ)، و(صَلَدِمَ)، و(شَدَقَمَ) و(سَمَعَنَّةً)، و(نَظَرَنَّةً). ولكنها زيادة تقع بمعزل من فعلل المضاعف، فسكت عن مضاعف الاسم.

ثم إننا نقول كذلك: «على وزن فعلل المضاعف» وهي صيغة صرفية للبصريين، ومع ذلك أميل إلى رأي الكوفيين وأبي بكر ابن السراج: (ت316هـ) وجمال الدين ابن مالك (ت672هـ). وصيغتهم المنقمة عن رأيهم هي (فعل) لهذا الرباعي المضاعف. والأمر جميعاً يظهر جملة وتفصيلاً فيما سيأتي في هذا البحث بعون الله تعالى.

(3) إعراب القرآن وبيانه، 528/8، وحقق الملع هؤلاء الثلاثة المشار إليهم إلى هذا الباب إلماعاً (ينظر: الخصائص، 56/2 وما بعدها؛ والكشاف، 670/1 و173/4، 400 والمثل السائر، 197/2 مثلاً) كما ذهب إلى ذلك محي الدين درويش، ولكن ليسوا وحدهم من تنهوا إلى لطف هذا الباب، بل كان ذلك أيضاً ممن جاؤوا بعدهم كالزركشي والسيوطي مثلاً كما سيرد علينا بعد قليل، وكأني سعيد السيرافي الذي نقلوا عنه أنه ذهب إلى أن هذا الرباعي المضاعف يعي على ثلاثة أوجه، منها «أن يكون مبنيًا من صوت

ولما هممتُ بتحرير ما تحصيل بين يدي في هذا الموضوع وجدت بدر الدين الزركشي (794هـ) وهو يتحدث في القسم الخامس عشر الذي عنوانه بـ(الزيادة في بنية الكلمة) واعياً بهذا القانون اللغوي: حيث كان يبدو مقتنعاً بأنه يسري أكثر على كلام القرآن: لأن الأمثلة الواردة عنده كانت كلها قرآنية، يقول: «واعلم أن اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ثم نقل إلى وزن آخر أعلى منه: فلا بد أن يتضمن من المعنى أكثر مما تضمنه أولاً؛ لأنّ الألفاظ أدلة على المعاني؛ فإذا زيدت في الألفاظ وجب زيادة المعاني ضرورة»⁽¹⁾، ومن الأمثلة التي استقاها (كبكبوا)⁽²⁾، فكان كلامه تقوية للثقة في بحث الموضوع، كما كان أيضاً موحياً بأن تُسكَّ عبارة العنوان هكذا (الأوزان العليا في القرآن الكريم...) لولا أنني افترضت معترضاً يعترض عليّ بسؤال مشروع، هو: وهل في القرآن أوزان سفلى أو دنيا؟!، فعدلت عن ذلك العنوان إلى هذا الذي يشهد عليه النص.

أما المنهج المتبع في استقصاء هذا الموضوع فهو:

1- عرض أهم الآراء المجلية لأوضاع صيغة (فعلل)؛ وذلك بتوضيح رأي كل من البصريين والكوفيين خاصة.

2- حصر صيغة (فعلل/ حصحص) في القرآن الكريم وعرضها: بذكر أسباب نزول الآية أو السورة التي تنتمي إليها المفردة قيد الدرس؛ ثم أمّن المدني هي أم من المكّي، ومناسبة الآية الكريمة المتضمنة لهذه المادة لما قبلها وما بعدها، ومحاولة ربط كل ذلك أو بعضه بما يساعد على زيادة اكتشاف معنى المادة المدروسة بعد النظر فيها لغة. ثم النظر في سياقها القرآني: اللغوي والدلالي...

على حرفين، فتكرار الحرفين علامة على تكرير الصوت، نحو قرقر الطائر وقعقع الحلي...، ينظر: المقاصد الشافية... 347/8، وينظر أيضاً جمهرة مقالات محمود شاكر، 708/2.

ولا تنقع الغلة بمعنى لا تروي العطش. والأوام من أوم، بمعنى العطش. لسان العرب، (نقع)، و(أوم).

(1) البرهان للزركشي، 34-35.

(2) في قوله تعالى: «فَكَبِّبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ» الشعراء/94.

أولاً - عرض آراء العلماء في صيغة (فعل) المضاعف:

عندما يُعرّف الصرفيّون الرباعي المضاعف بـ«الفعل الذي فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد، وعينه ولامه الثانية من جنس واحد أيضاً، نحو: زلزل ووسوس»⁽¹⁾، فإنه يتبادر إلى الذهن سؤال: كيف يكون المعنى مع هذا التكرار الصوتي لهذه المفردات وأمثالها؟ هذا مع العلم بأن الزركشي ينصّ على أن من فوائد علم التصريف: «حصول المعاني المختلفة المتشعبة عن معنى واحد»⁽²⁾.

في بناء (فعل) رأيان مشهوران: رأي البصريين ورأي الكوفيين.

- أما رأي البصريين⁽³⁾ فمفاده أن جميع حروف (فعل) أصول، ولا فرق عندهم بين ما يُفهم المعنى عند سقوط ثالثة وما لا يُفهم، وقد عبّر عن موقفهم ابن جني قائلاً: «فأما إذا كان معك أصلان ومعهما حرفان مثلان فعلى أضرب: منها أن يكون هناك تكرير على تساوي حال الحرفين، فإذا كانا كذلك كانت الكلمة كلها أصولاً، وذلك نحو قلقل، وصعصع، وقرقر. فالكلمة إذاً لذلك رباعية»⁽⁴⁾.

- وأما رأي الكوفيين فالصالح للسقوط بدل من تضعيف العين، فأصل (لمم) عندهم: لم، فاستقلوا توالي ثلاثة أمثال متواليات، فأبدل من أحدها حرف يُماثل الفاء. فوزن (لَمَلَم) عند البصريين (فعل)، ومذهب الكوفيين أن الأصل (لَمَم) بالتضعيف، فأبدل من ثاني المضعفين لاما: كراهة التضعيف، فوزنه عندهم في الأصل (فَعَل)⁽⁵⁾. وجمع ابن جني الرأيين معا عند شرحه للفظلة (حَثَحْتُوا) في قول تأبط شراً⁽⁶⁾:

(1) الفعل زمانه وأبنيته، ص: 195.

(2) البرهان للزركشي، 1/ 297.

(3) يُستثنى من ذلك أبو إسحق الزجاج (ت 311هـ) وأبو بكر ابن السراج (ت 316هـ) فإنهما بصريان. ومع ذلك نافحا الكوفة في مذهبهم. المقاصد الشافية...، 343/8 و 347.

(4) الخصائص، 2/ 57، اكتفيت بإيراد هذا الضرب: لأنه مما يتكرر فيه الحرف الثالث مع الأول، والرابع مع الثاني، وليس كذلك التكرار في الأضرب الباقية عنده.

(5) تنبيه الطلبة على معاني الألفية، 3/ 1251.

(6) تأبط شراً: ثابت بن جابر بن سفيان، أبو زهير، من مضر، شاعر عداء، من فتاك العرب في الجاهلية.

كَأَنَّمَا حَنَحْتُوا حُصّاً قَوَادِمُهُ أَوْ أُمَّ حَشَفٍ بَنِي شَيْءٍ وَطَبَاقِي

ليردَ على مَنْ يرى أَنَّ (حَنَحْتُ) في بيت تَأَبَّطُ شَرَا أَصْلُهُ (حَنَحُوا) بِتَضْعِيفِ الثَّاءِ الْأُولَى كَمَا يَقُولُ الْكُوفِيُّونَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ: قَالَ: «إِنَّهُ أَرَادَ: حَنَحُوا، فَأَبْدَلَ مِنَ الثَّاءِ الْوَسْطَى حَاءً، فَمُرْدُودٌ عِنْدَنَا، وَإِنَّمَا ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْبَغْدَادِيُّونَ⁽¹⁾، وَأَبُو بَكْرٍ (ابْنُ السَّرَاجِ) مَعَهُمْ أَيْضاً... قَالَ⁽²⁾: وَإِنَّمَا حَنَحْتُ أَصْلَ رَبَاعِي، وَحَنَحْتُ أَصْلَ ثَلَاثِي، وَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا مِنْ لَفْظِ صَاحِبِهِ، إِلَّا أَنَّ حَنَحْتُ مِنْ مُضَاعَفِ الْأَرْبَعَةِ، وَحَنَحْتُ مِنْ مُضَاعَفِ الثَّلَاثَةِ، فَلَمَّا تَضَارَعَا بِالتَّضْعِيفِ الَّذِي فِيهِمَا اشْتَبَهَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ أَمْرُهُمَا، وَهَذَا هُوَ حَقِيقَةُ مَذْهَبِنَا»⁽³⁾.

وقد أوضح الشاطبي ميلَ ابن مالك إلى موقف الكوفيين خلال بيانه أن الحروف الساقطة على ثلاثة أقسام، منها أن يكون من المضاعف نحو: صَلَّ وَصَلَّصَ وَعَجَّ وَعَجَّعَ وَزَلَّ وَزَلَّزَلَ، فيمكن أن يقال فيه بمذهب من رأى أَنَّ السَّاقِطَ مِنَ الْمُضَاعَفِينَ زَائِدٌ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَاعِدَةُ النَّظَامِ فِي الزِّيَادَةِ، وَهِيَ سَقُوطُ الْحَرْفِ فِي بَعْضِ تَصَارِيفِ الْكَلِمَةِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ، وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ خِلَافَ ذَلِكَ؛ إِذْ يَرَوْنَ أَنَّ لَا زِيَادَةَ أَصْلًا⁽⁴⁾.

فَالْكَلِمَةُ إِنْ تَضَمَّنَتْ حَرْفًا - أَوْ أَكْثَرَ - وَلَزِمَهَا فِي كُلِّ تَصَارِيفِهَا، بَحِثْ لَا يَنْفَكْ عَنْهَا، كَانَ ذَلِكَ حَرْفًا أَصْلِيًّا فِي بَنَائِهَا. وَإِذَا تَضَمَّنَتْهُ وَلَمْ يَلْزَمْهَا، بَلْ يَحْضُرُهَا فِي بَعْضِ تَصَارِيفِهَا وَيَفَارِقُهَا فِي بَعْضِ التَّصَارِيفِ كَانَ ذَلِكَ حَرْفًا زَائِدًا عَلَى الْكَلِمَةِ بَعْدَ أَنْ اسْتَقَلَّتْ بِدَلَالَتِهَا عَلَى مَعْنَاهَا.

والبيت في المفضليات، المفضلية الأولى، حَنَحْتُوا: حَرَكُوا. قَوَادِمُهُ: جَمْعُ قَادِمَةٍ، وَهِيَ أَرْبَعُ رِشَاتٍ فِي مَقْدَمِ جَنَاحِ الطَّائِرِ. الْخُصُّ: جَمْعُ أَحْصٍ: وَهُوَ الَّذِي تَنَاقَرَتْ رِيشُهُ وَتَكَسَّرَ، يَرِيدُ الظَّلِيمَ. الْخَشْفُ: وَلَدُ الظُّبْيَةِ. الشَّتُّ وَالطَّبَاقُ: نَبْتَانِ يَقْوِيَانِ الرَّاعِيَةَ وَيُضَمَّرَانِهَا. يَصِفُ هَرَبَهُ مِنْ بَجِيلَةٍ. يَنْظُرُ هَامِشٌ مُحَقِّقٌ سِرَّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ، 180/1.

(1) الْبَغْدَادِيُّونَ: هُمُ الْكُوفِيُّونَ كَمَا سَبَّكَ فِي ص: 181/1، «وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِنَا، عَلَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ قَدْ كَانَ تَابِعَ الْكُوفِيِّينَ».

(2) الْمَقْصُودُ بِهِ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ شَيْخُهُ.

(3) سِرَّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ، 180/1-181.

(4) الْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ...، 315/8-316، وَيَنْظُرُ الْكِتَابُ، 327/4.

وتأتي الزيادة في العربية مقابل التجرد المؤديان معاً إلى الاختلاف، واختلاف المباني يومئ إلى اختلاف المعاني، وإنَّ البحث في اختلاف المباني - بالتجرد أو بالزيادة - في القرآن الكريم لمن جليل الأبحاث وأشدّها صلة بالإعجاز اللغوي، ومن ثمَّ كان علم الصرف عموماً من احتياجات المفسر التي لا غنى له عنها، وهو إحدى الركائز الأساسية للتفسير اللغوي والإيقاعي، وقد أكد هذا عدد كبير من القدماء أمثال الزركشي الذي يقول: «وفائدة التصريف: حصول المعاني المختلفة المتشعبة عن معنى واحد. فالعلم به أهم من معرفة النحو في تعرف اللغة؛ لأنَّ التصريف نظر في ذات الكلمة، والنحو نظر في عوارضها وهو من العلوم التي يحتاج إليها المفسر»⁽¹⁾.

وإذا كان اختلاف المباني إما أن يكون باختلاف الحركات⁽²⁾، أو أن يكون بالتجرد⁽³⁾، أو أن يكون بالزيادة، والزيادة إما أن تكون بحروف (سألتمونها)⁽⁴⁾، أو تكون بالتضعيف، وإلا فإن الحرف من الأصول، فهذه ثلاثة أنواع استخرجها العلماء من كلام العرب بالاستقراء، «وهي أنَّ الزوائد من الحروف إما أن تكون زوائد بالتضعيف... وإما أن تكون زوائد لغير التضعيف، وقد استقرأ العلماء الزيادة على هذا النحو فوجدوها لا تخرج عن حروف "سألتمونها"»⁽⁵⁾.

ونترك -الآن- البحث في اختلاف المباني بالحركات وكذا الاختلاف بالتجرد لا نلتفت إليهما، إلى اختلافها بالزيادة، كما نترك البحث في الزيادة بحروف (سألتمونها) إلى البحث في الزيادة من

(1) البرهان للزركشي، 297/1.

(2) مثل: الجَد بمعنى الاجتهاد في الأمر، والجُد هو البئر القديمة (مثلثات قطرب، ص: 49)، واللَّبان (الصدر) واللَّبان (الرضاع) واللَّبان (شجر الكندر)، (نفسه، ص: 53).

(3) مثل: (تسطع) في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ الكهف/82. وأصله استطاع بمعنى استفعل ثم حذف تاء الإفعال تخفيفاً لقرنها من مخرج الطاء، والمخالفة بينه وبين قوله: (سأنبئك بتأويل ما لم تستطع عليه صبراً) «للتفني تجنباً لإعادة لفظ بعينه مع وجود مرادفه. وابتدئ بأشهرهما استعمالاً وجيء بالثانية بالفعل المخفف لأن التخفيف أولى به لأنه إذا كرر (تستطع) يحصل من تكريره ثقل»، التحرير والتنوير، مج 7/ج 15/16.

(4) هناك حروف تسقط من بعض الكلمات في بعض الاستعمالات مثل: سَبَطَ وسَبَطَ، وِذِمْتُ وِذِمْتُ، وِرْخُو وِرْخُود «وما أشبه ذلك فهذا لا سبيل إلى دعوى الزيادة فيه، وإنَّما يُدعى فيه أنه لفظٌ مرادف من مادة أخرى» المقاصد الشافية... 315/8.

(5) المقاصد الشافية... 315/8.

جنس الحروف الأصول، وهو ما يدخل في جنس المكرر أو المضاعف، مع مراعاة - متى أمكننا ذلك - دقائق الفروق الدلالية الجارية بين اختلاف الحركات في هذا المضاعف.

وليس هذا المتروك بأقل خطراً ولا بأقل عظمة من هذا المذكور، بل إنهما سيّان في ذلك، وإنّ النظم والسياق يطلبان أحدهما في موضع لا يصلح فيه طلب الآخر. وبالعكس.

ثم لاشك أنّ أصل بنية الكلمة في العربية من الثلاثي؛ إذ هو السهل المتداول والكثير المتناول والخفيف المستساغ. وقد وظف القرآن الكريم كل أوزان الثلاثي العشرة «وهي موجودة في القرآن وتختلف كثرة وقلة»⁽¹⁾، بينما قلّت صيغ الرباعي والخماسي لثقلها، يقول أبو الفتح: «ذوات الأربعة مستثقلة غير متمكنة تمكن الثلاثي... ثم لاشك فيما بعد في ثقل الخماسي وقوة الكلفة به»⁽²⁾.

والقرآن الكريم عندما يوظف هذه الصيغ غير الثلاثية فإنه يوظفها بحسب ما يتطلبه كل موقف؛ فتكون الكلمة الموظفة في أي موضع من مواضع القرآن متخيرة: لا يدقق المعنى ولا يقربه، ولا يصوره ولا يجليه لفظاً آخر غيره وإن ظنّه البعض مرادفاً له، وقد عبر أحدهم عن هذا المعنى قائلاً: «ولكن بعض الألفاظ في القرآن تستقل بنفسها في تصوير المعنى، وهذا يعد من الخصائص الجليلة التي انفرد بها الأسلوب القرآني حتى سما إلى ذروة البلاغة والإعجاز»⁽³⁾. وحقا إن كثيراً من الكلمات في القرآن الكريم تصور المعنى أحسن تصوير، أو تقوم بدور كبير في ذلك من مثل: (اثقلتهم)، (ضيزى)، (يصطرخون)، (اصطبر)... لكن انفراد القرآن الكريم بها لا أسلم به؛ ولننظر في كلمة (يقضض) في بيت البحتري كيف تصور المعنى المراد حتى لتكاد تستقل بتصوير المعنى، وحتى ليكاد الذي يأتي بعدها يكون حشواً معها:

يُقَضِّضُ عُصْلًا فِي أَسْرِهَا الرَّدَى كَقَضِّضَةِ الْمُقْرُورِ أَرَعْدَهُ الْبَرْدُ⁽⁴⁾

(1) نظرات في أبنية القرآن الكريم، ص: 14.

(2) الخصائص، 61/1.

(3) طرق العرض في القرآن الأهداف والخصائص الأسلوبية، ص: 62.

(4) قضضة: صوت ينبعث من احتكاك جسم صلب بآخر. والعصل، صفة للأنياب، المعوجة. هامش الديوان، 258/1، وكذلك (مُسْتَشْرَرَاتٌ) في معلقة امرئ القيس؛ فهي - وإن كانت لا تنتمي إلى الرباعي

فيكون تكرار المقطع الصوتي وتوازنه: (قض + قض) مناسباً لترداد صوت أنياب الذئب عند احتكاكها وتوازنه، وهذه الصورة الصوتية تضارع صورة أسنان تَنَقُّضُضُ من شدة برد صاحبها.

وليس هذا يعني أن مثل هذه الكلمات عند الشعراء أو عند غيرهم تماثل ألفاظ القرآن في دقة التعبير وجودة الوصف، أبداً، ولكن خفتها على اللسان، ونظمها مع ما قبلها ومع ما بعدها، ومناسبتها للسياق وتحقيقها الدقيق للمعنى المراد. كل ذلك يتفوق على أجود ما عندهم.

وإذا قرر القدماء من أمثال ابن جني في قوله السابق إن الرباعي وغيره ثقیل؛ فإن هذا الثقل قد يحصل على المستوى الصرفي والصوتي. أي عند النطق بالكلمة: (وذلك - مثلاً - من جهة طول الكلمة أو من جهة تركيب حروفها. أو من جهة حركاتها...)، وقد يحصل على المستوى الدلالي، أي عند تبيان حاصل المعنى من اللفظ، وقد يحصل باجتماع أكثر من مستوى من هذه المستويات.

لا شك أن التعديل الذي تسمح به العربية للتخفيف من ثقل بعض الكلمات قد وضع له القدامى قوانين وضوابط بعد استقراءهم للهجات العربية وكلام العرب الفصحاء، وتطور ألفاظهم، وقد سبق الذكر أن اختلاف النحويين في صيغة الرباعي المضاعف كانت بين اعتباره من مزيد الثلاثي وبين اعتباره بناء مرتجلاً وكل حروفه أصول، «فإن فهم المعنى بسقوط أحدهما فهو زائد نحو: كفكفت الشيء بمعنى كففته، كان في الأصل كَفَفْتُ بثلاث فاءات، الأولى عين، والثانية زائدة، والثالثة لام، فاستثقل توالي الأمثال فَرَدُّ إلى باب (سَمَسَم) بزيادة مثل الفاء بدل مثل العين تخفيفاً... وكلا التخفيفين مطرد في أقيسة الكوفيين.

والبصريون فهما مع السماع، ويرون أن (كفكف) وأمثاله بناء مرتجل رباعي كل حروفه أصول وليس من مادة الثلاثي في شيء وهذا تكلف، والمختار فيه ما قاله الكوفيون»⁽¹⁾.

المضاعف الذي نحن بصدد - فإنها من جهة أخرى تصور معنى الشعر المجعد المخبل. وإنما مثلت بيت البحري (ت284هـ) وأنا أسجل احترازاً، هو أن يكون البحري قد تأثر في هذا بالتصوير الذي تنهض به بعض مفردات القرآن الكريم. ونحن لا ندري هل الشعر العربي قبل نزول القرآن الكريم فيه من الأفعال ما يقوم بتصوير المعنى على مبدأ الاستعمال القرآني أم لا؟ ذلك ما يحتاج إلى استقراء شامل لهذا الشعر، والنظر فيه إلى هذه الصيغ أو ما يقوم مقامها، وبيان توظيفها.

(1) إيجاز التعريف في علم التصريف، ص: 86-87.

بناءً على هذا يكون أصل (كفكف) ثلاثياً من (كفف) وزيد فيه بالتضعيف فأصبح كفّف بثلاثة فاءات متوالية؛ الأولى عين الفعل، والثانية مزيدة، والثالثة لام الفعل، لكنهم استنقلوا ذلك خاصة عند اتصال الفعل بالضمائر، فعدلت العربية الصيغة الثقيلة (كفّفّت = كفّفمت) إلى صيغة خفيفة (كفكفت) بإبدال الفاء الثانية كافاً، «واعلم أنه لا يكاد يخي في الكلام ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة؛ لصعوبة ذلك على ألسنتهم؛ وأصعبها حروف الحلق»⁽¹⁾، وليس غريباً هذا الإجراء ولا من باب التعسف على اللغة؛ فـ «العرب تقلّب حروف المضاعف إلى الياء»⁽²⁾، «وتقصّيت من القصّة... أرادوا حرفاً أخفّ عليهم منها وأجلّد... وكلّ هذا التّضعيف فيه عربيّ كثيرٌ جيّد»⁽³⁾، فقد «خفّفوا هذا النوع بإبدال أحد الأمثال ياء نحو: تظنّيت؛ لأنه من الظن»⁽⁴⁾، وإذا جاز إبدال حرف من جنس حروف كلمة بحرف من غير جنس حروف تلك الكلمة فإبداله بحرف من جنس حروفها أولى وأحرى. لأنه يحقق ما يحققه الأول وزيادة؛ فهو يحقق التكرار الحسن والإيقاع الجميل مضافاً إلى الخفة المشتركة مع الأول، وذلك هو اختيار القرآن الكريم.

ثانياً - صيغة (حصحص) في القرآن الكريم:

ولننظر الآن في صيغة (فعل/حصحص) في القرآن الكريم؛ ثم ندرسها دراسة تحاول تلمّس مسلك بداية الطريق إلى فهم معاني القرآن الجزئية والكلية. فلا شك أن البحث فيها يعتبر من جملة بحوث العلوم اللفظية التي هي «أول ما يحتاج أن يُستغل به من علوم القرآن»⁽⁵⁾، وصيغ ألفاظ القرآن الكريم جملة «هي لبّ كلام العرب وزيدته، وواسطته وكرائمه، وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء في أحكامهم وحكمهم، وإليها مفرع خُذّاق الشعراء والبلغاء في نظمهم ونثرهم، وما عداها وعدا الألفاظ المتفرعات عنها والمشتقات منها هو بالإضافة إليها كالقشور والنوى

(1) المزمهر، 192/1.

(2) مجاز القرآن، 300/2، وينظر أيضاً معاني القرآن، 172/1، (طبعة 3 دار الكتب).

(3) الكتاب، 424/4، وأدب الكتاب، ص: 487.

(4) إيجاز التعريف في علم التصريف، ص: 87، قال ابن فارس «يقال: عَنَنْتُ البعير: حبسته في العُنّة. وربّما

استنقلوا اجتماع النّونات فقلّبوا الآخرة ياء.» مقاييس اللغة، (عن) 21/4.

(5) مفردات الراغب، ص: 54.

بالإضافة إلى أطيب الثمرة، وكالحنثالة والتبن بالإضافة إلى لبوب الحنطة»⁽¹⁾. وكلام القرآن الكريم معدن كل كلام وجوهزه، تسمو حروفه كما تسمو كلماته. وتسمو كلماته كما تسمو جملة وأياته، وتسمو هاتان كما تسمو فقره وسوره. بل يسمو كله على كلام الإنس والجن. فمن أي جهة أتته دراسة دارسٍ وجدت مجالا خصباً، ومرتعاً عذباً؛ لا إرهاق فيه لخاطر، ولا إعنات لروية؛ هو:

كَالْبَدْرِ مِنْ حَيْثُ التَّفَتَّ زَايَتَهُ يُهْدِي إِلَى غَيْبِكَ نُوراً ثاقباً
كَالشَّمْسِ فِي كِبِدِ السَّمَاءِ وَضَوْوُهَا يَغْشَى الْبِلَادَ مَشَارِقاً وَمَغَارِباً⁽²⁾

بل هو أعظم مما يصفون!

« حَصْحَص »

وردت هذه المادة اللغوية في القرآن العظيم مرة واحدة بصيغة الفعل الماضي المبني للمعلوم في قوله تعالى من سورة يوسف: «قَالَ مَا خَطْبُكَ إِذْ رَاوَدْتَنِّي يُوسُفَ عَنْ نَفْسِهِ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ»⁽³⁾.

سورة يوسف التي تحتضن المادة مكية⁽⁴⁾ نزلت بعد سورة هود. وقبل سورة الحجر⁽⁵⁾. وهي السورة الثالثة والخمسون في ترتيب نزول السور على قول الجمهور. وهي بعد سورة هود. وقبل سورة الرعد في ترتيب المصحف، ولم تذكر قصة نبي في القرآن بمثل ما ذكرت قصة يوسف عليه السلام من الإطنباب. فقد ذكر الله تعالى قصة يوسف كلها في سورة واحدة، ولم يوجز فيها. ولا كزرها كما فعل في غيرها من القصص. وعدد أيها مائة وإحدى عشرة آية اتفاقاً⁽⁶⁾.

(1) مفردات الراغب، ص: 54-55.

(2) البيتان من قصيدة لأبي الطيب المتنبى يمدح فيها علي بن منصور الحاجب، ديوانه 149/1.

(3) سورة يوسف، الآية 51.

(4) وقيل: إن الآيات الثلاث من أولها مدنية، قال السيوطي: «وهو واه جداً لا يلتفت إليه». الإتقان، 1/66 و99.

(5) البرهان للزركشي، 1/193، والإتقان، 1/100-101.

(6) الكشف، 3/250، والتحرير والتنوير، مج/5، ج/12، ص: 197، وجواهر البيان في تناسب سور القرآن.

وحاصل هذه القصة فرج بعد شدة، وبيان لحسن عاقبة الصبر: فإنه تعالى امتحن يوسف عليه السلام بالجب، والبيع، وامرأة العزيز، وفقد الأب والإخوة، والسجن، وشمول الضر وقلة ذات اليد، وبعد طول صبره وإخلاصه لله خلّصه تعالى من كيد من كاده، واكتنفه بالعصمة. وشمله بالرعاية والحفظ، وبرّاه عند الملك والنسوة حينما أنابت امرأة العزيز ورجعت إلى الحق بأن شهدت ليوسف بالبراءة مما يشينه، وندمها على اتهامها له، وكذلك كانت شهادة النسوة في حقه عليه السلام.

- (حصص) في اللغة:

تعرّض علماء اللغة للمعنى اللغوي لمادة (حصص)، وكان منهم شبه اتفاق على حصر دلالاتها في مجموعة من المعاني التي تفيدها، فمما جاء عندهم:

أ - قول الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ): «الحصصة: الحركة في الشيء حتى يستقرّ فيه ويستمكن منه، وتحاصا القوم تحاصاً: يعني الاقتسام من الحصّة. والحصصة: بيان الحق بعد كتمانها، وحصص الحق، ولا يقال: حصص الحق. والخصاص: سرعة العدو في شدة»⁽¹⁾.

ب - قول إسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ): «[حصص]: رجلٌ أخصّ بينَ الخصص، أي قليل شعر الرأس... وخصص الشيء: بَانَ وظَهَرَ، يُقال: الآنَ حصص الحق. والخصصة: تحريك الشيء في الشيء حتى يستمكن ويستقرّ فيه»⁽²⁾.

ج - قول أحمد بن فارس (ت395هـ) عنها: «(حص) الحاء والصاد في المضاعف أصول ثلاثة: أحدها النصيب، والآخر وضوح الشيء وتمكُّنه، والثالث ذهاب الشيء وقتلته... والخصاص والخص: العدو»⁽³⁾.

(1) العين، (حص)، 14-13/3.

(2) الصحاح، (حصص)، 1033-1032/3.

(3) مقاييس اللغة، 12/2.

د - وقول محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ): «حصص: أخذ حصته... وأخذوا حصصهم، وأحصصت القوم: أعطيتهم حصصهم... وأنحص شعره، وأنحص ريش الطائر»⁽¹⁾.
وقوله كذلك: «الحصصة: تحريك الشيء، أو تحركه حتى يستقر ويتمكن»⁽²⁾.

هـ - وقول محمد بن مكرم: ابن منظور (ت711هـ): وحصص من حصص؛ وهي في اللغة تأتي بمعان، منها: شدة العدو في سرعة، ويوم أحص: شديد البرد لا سحاب فيه. والحصصة: الحركة في شيء حتى يستقر فيه ويستمكن منه ويثبت. والحصصة: التحريك والتقليب للشيء والترديد. والحصصة: بيان الحق بعد كتمانها. والحصصة: المبالغة، وحصص الحق: ظهر وبرز⁽³⁾.

فيلحظ فيما ذهبوا إليه أن من جملة المعاني التي قدموها لها:

- ما يوضح معناها من جهة دلالتها اللغوية، وتضامها مع مدلولها خاصة (الظهور، والإزالة، والنصيب، والعدو...).

- ما يوضح معناها من جهة الزيادة في حروفها وصيغتها الصرفية إيداناً بوجود (معنى: المبالغة، والترديد، والشدة، والتمكن...)، وقد برز التوضيحيان معا في كل كلام من كلام هؤلاء جميعاً.

فتكون (حصص) ذات الأصل (حصص)، بمعنى:

- الإزالة والإظهار، إظهار الحق والصدع به، والتفريق بينه وبين الباطل؛ أي مأخوذ من الحصّة.

- الشدة والسرعة والحركة المفضية إلى الاستقرار والتمكن والتثبت.

- التردد والتكرار والإعادة، والمبالغة.

(1) أساس البلاغة، (حصص)، 178/1.

(2) مقاييس اللغة، 12/2.

(3) لسان العرب، مادة (حصص)، 477-474/2.

وإذا أجمالناها كلها، قلنا: تأتي مادة (حصحص) مضمنة معنيين أساسين:

- البيان القوي الساطع بإزالة ما يحجبه.

- القوة المفضية إلى التمكن: فالقوة آلة التمكن وسببها.

وصيغة (فعلل) ترد متعددة غالباً، لكن قد ترد لازمة مثل: (حصحص الحق)⁽¹⁾، فهذا معناها في اللغة. فكيف هي في معناها في القرآن الكريم؟

- (حصحص) في القرآن الكريم:

بعض معاني (حصحص) اللغوية هو ما استقرّ عليه المفسرون عندما فسّروا هذه المفردة ضمن سياق الآية التي وردت فيها مُعْضِدِينَ تفاسيرهم بأصول اللغة والشعر وأقوال السابقين وغير ذلك:

أ- يقول عبدالله بن عباس (ت68هـ) ومجاهد بن جبر (ت103هـ) وقتادة بن دَعَامَة (ت118هـ) بأن «معنى (حصحص الحق) تبين»⁽²⁾.

ب- ويقول أبو زكريا الفراء (ت207هـ): «وَحْصَحَصَ الْحَقُّ»: ضاق الكذب وتبين الحق»⁽³⁾.

ج- ويقول أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنى (ت210هـ): «وَحْصَحَصَ الْحَقُّ»: أي الساعة وضح الحق وتبين»⁽⁴⁾.

د- ويقول ابن جرير الطبري (310هـ) عارضاً رأيه وخاتماً به آراء الأئمة المفسرين من الصحابة والتابعين في هذه المادة: «وأصل حَصَحَصَ: «حصّ»، ولكن قيل: «حصحص»، كما قيل: (فَكُبْكُبُوا)⁽⁵⁾، في «كبوا»، وقيل: «كفكف» في «كف»، و«ذرذر» في «ذرّ»، وأصل «الحص»: «الحص».

(1) إيجاز التعريف في علم التصريف، ص: 15.

(2) تفسير الطبري، 138/16 وما بعدها، وفيه مسرد لتفسيرها بالمعنى نفسه للعديد من الصحابة الكرام وتابعيهم. وكما رواه عنهم أيضاً أبو جعفر النحاس (ت338هـ) في معاني القرآن، 548/1.

(3) معاني القرآن، 48/2.

(4) مجاز القرآن، 314/1.

(5) الشعراء، 94.

استئصال الشيء، يقال منه: «حَصَّ شعره»، إذا استأصله جزأً. وإنما أريد في هذا الموضع بقوله: (حصحص الحق)، ذهب الباطل والكذب فانقطع، وتبين الحق فظهر»⁽¹⁾.

هـ - ويقول أبو إسحاق الزجاج: (ت311هـ): «وَحْصَحَصَ الْحَقُّ» أي: برز وتبين، واشتقاقه في اللغة من الحصّة، أي: بانّت حصّة الحق وجهته من جهة الباطل»⁽²⁾.

و- ويقول الراغب الأصفهاني: (ت425هـ): «وَحْصَحَصَ الْحَقُّ» أي: وضع، وذلك بانكشاف ما يغمره. وَحَصَّ وَحْصَحَصَ نحو: كَفَّ وكَفَكَف، وَكَبَّ وكَبَكَب»⁽³⁾.

ز- ويقول الزمخشري (ت538هـ): «وَحْصَحَصَ الْحَقُّ» أي: ثبت واستقر»⁽⁴⁾.

ح- ويقول القرطبي (ت671هـ): «وَحْصَحَصَ الْحَقُّ» أي: تبين وظهر: وأصله حَصَصَ، ف قيل: حَصَّحَصَ؛ كما قال: كُبِكَبُوا في كَبَبُوا، وكَفَكَفَ في كَفَفَ» وقد عزا قوله هذا إلى الزجاجي وغيره»⁽⁵⁾.

ثم أضاف (فمعنى حصحص الحق) أي انقطع عن الباطل بظهوره وثباته، مستشهداً بقول الشاعر:

أَلَا مُبْلَغٌ عَنِّي خَدَاشاً فَإِنَّهُ كَذُوبٌ إِذَا مَا حَصَّحَصَ الْحَقُّ ظَالِمٌ⁽⁶⁾

وهذا المعنى مجمع عليه عند كثير من المفسرين»⁽⁷⁾.

- (1) تفسير الطبري، 140/16، وبالهامش: "الذرذرة"، تفريقك الشيء وتبديده إياه، و"ذر الشيء"، بدده.
- (2) معاني القرآن وإعرابه، 94/3. وقد نقل أبو جعفر النحاس قول الزجاج السابق، وذلك في (معاني القرآن، 548/1)، كما نقله الرازي (ت606هـ) فقال: "قال أهل اللغة (حصحص الحق) معناه: وضع وانكشف وتمكّن في القلوب والنفوس من قولهم: حصحص البعير في بروكه، إذا تمكّن واستقرّ في الأرض. قال الزجاج: اشتقاقه في اللغة من الحصّة، أي بانّت حصّة الحق من حصّة الباطل"، مفاتيح الغيب، 157/9.
- (3) مفردات الراغب (حص)، ص: 237.
- (4) الكشف، 295/3.
- (5) الجامع لأحكام القرآن، 208/9.
- (6) الجامع لأحكام القرآن، 208/9.
- (7) ينظر إيجاز البيان عن معاني القرآن، 439/1، والتحرير والتنوير، 291/12-292، وباقي التفاسير المعتمدة هنا.

فيلحظ -عموماً- فيما ذهبوا إليه أنهم:

- لا يبتعدون في شرحهم لهذه المادة عن معناها اللغوي (إلا بما يراعيه السياق كما سيأتي قريباً جداً): وهو اختيار معنى الظهور والجلاء اختياراً أساسياً، وهو المعبر عنه عندهم بـ (التبيين والوضوح والبروز - كما عند ابن عباس ومجاهد وقتادة، ثم الراغب مثلاً).

- يراعون الأصل اللغوي للمادة، وهو المعبر عنه عند كل من الطبري بقوله: «وأصل حَصَّص: «حصن»، ولكن قيل: «حصحص» قايساً اشتقاقهم (فككبوا) من (كَبُوا)...»، وعند الراغب بقوله: «وَحَصَّ وَحَصَّصَ نحو: كَفَّ وكَفَّكَف، وكَبَّ وكَبَّكَب».

ومعنى هذا أن المفسرين لغويون كذلك، يراعون المعنى اللغوي إلى جانب المعنى القرآني، بل راعوه واعتمدوه، غير أنهم لا يقدمونه وحده بمعزل عن المعاني الأخر التي ترد للمادة المعروضة أمامهم في استقراء كلام العرب.

أما الذي يراعيه السياق في مادة (حصحص) عند هؤلاء المفسرين فهو:

- ربط مفهوم المادة في سياقها القرآني بمفهومها في أصلها اللغوي، والوعي به، وهذا يبين كما نرى عند الطبري مثلاً في قوله: «وأصل "الحص" : استئصال الشيء، يقال منه: "حَصَّ شعره"، إذا استأصله جزأً. وإنما أريد في هذا الموضع بقوله: (حصحص الحق)، ذهب الباطل والكذب فانقطع، وتبين الحق فظهر».

- تقديم مفهوم مادة (حصحص) مع مسندها (الحق) مع رعيهم مضاده (الباطل) واستحضارهم له؛ أي توضيح المفهوم باعتماد ضده، ونجد هذا عند كل من الفراء في قوله: «ضاق الكذب / وتبين الحق»، والطبري في قوله: «ذهب الباطل والكذب فانقطع، / وتبين الحق فظهر»، والزجاج بقوله: «بانت حِصَّةُ الحق وجهته / من جهة الباطل».

ومن هنا صَحَّ منهج البحث في القرآن الكريم - عند بعضهم - بالبداية بالمعنى اللغوي للمادة مسحوبة عن سياقها القرآني ثم البحث في معناها القرآني وقد عادت إليه، ومقارنة بين

المفهومين واستخلاص الدلالات، ثم رعي ضميماتها من الألفاظ؛ قبلها وبعدها، وإبراز معناها بإبدال ضميمة بضمها...⁽¹⁾

ثم لننظر الآن في الصيغة الصرفية لـ (حصحص/فعل) مستهدفين الصوت ودلالاته كاشفين - بعون الله تعالى - حصة الإيقاع في خدمة المعنى ومؤازرته للمعنى اللغوي في هذه المادة وانتظامه في سلكه، والقصد هنا معاني أصوات الحروف؛ وهو «ما يستطيع أن يحتمله صوت الحرف - لا الحرف نفسه - من المعاني النفسية... وليست المعاني النفسية - أو العواطف أو الإحساس - هي كل ما يستطيع أن يحتمله صوت الحرف، بل هو يستطيع أن يحتمل أيضاً صوراً عقلية معبرة عن الطبيعة وما فيها من المادة، وما يتصل بذلك من أحداثها أو حركاتها أو أصواتها أو أضوائها أو غير ذلك»⁽²⁾.

إن من بين ما تسلكه العربية في احتواء المعنى المراد وإسعاف طالبيه، إمداده بحرف -أو أكثر- دخیل على أصل الكلمة المعبر بها، مناسب لها، أو بإبداله وقلبه إلى قريبه صوتاً، أو إدغامه مع شقيقه أو مع قريبه، أو بتكراره هو في بنية كلمته المحتوية له، وكيفية انتظام ذلك وتشاكله مع ما قبله ومع ما بعده، كل ذلك في وجازة شديدة كثيفة، وإيجاز مطلب من بين أعظم المطالب التي بها يتفاضل جهابذة الفصاحة، ويتفوق بعضهم على بعض، وكل ذلك طرف من معنى النظم عندهم الذي فاقت به عربية القرآن وتفوق أقوى لغات العالم عبر التاريخ.

ولنعد بعد هذا إلى مسلك العربية الذي أنبأ به من قبل للاحتجاج له فيما نحن بصدده من أمر (حصحص)، لننظر فيها مرددين النطق بها ومكررين، ولنزهل تَمَجَّ الأذان سماعها، أم هل تقوى الأنفس دفع انسياها إليها؟ ثم لننظر بعد ذلك إلى الذي حدث للمعنى الأصلي بحدوث طارئین أصابا الكلمة فتمكنا: طارئ التضعيف؛ (حصص = حصصص)، وقد استثقلوا تكرار توالي ثلاثة حروف، وطارئ إبدال المكرر الثاني الزائد من تلك الحروف وإلحاقه بحرف من

(1) تمثل هذا المنهج وأمن به العديد من العلماء قدمائهم ومحدثهم على تفاوت قليل في التمثل والمسار، وكان أبرز من اعتمده من القدماء الراغب الأصفهاني (ينظر مقدمته في مفرداته)، ومن المحدثين الفراهي (ينظر كتابه مفردات القرآن ومنهجه فيه)، ومن المعاصرين الشاهد البوشيخي (ينظر سلسلة دراسات مصطلحية) ومحاولات أخرى ليس موضع بسطها هنا.

(2) جُمهرة مقالات محمود شاكر، 708/2.

جنس الحرف الأول: وقد كسروا التوالي القبيح للمتشابهات إلى المشكلة الصوتية الحسنة. فتلبس بذلك الكلمة لبوساً حسناً: صورةً رسمٍ وإيقاع صوتٍ.

إذا ضُغِفَ مثل حصص فإن العرب تستكره توالي ثلاث متشابهات، خاصة عند إضافتها إلى الضمائر، فكان من هذه اللغة أن بدلت الصاد الثاني المزيد بمثل حرف الكلمة الأول وهو الحاء، فتشاكلت الكلمة بعد هذا الإجراء التعديلي صوتاً وصورة: (حصص)، ولن يكون هذا التعديل كلفاً ونشازاً مادام المعنى يطلبه في سياقه ويجلبه.

إن معاني الكلمة بذلك التعديل تفيد: الزيادة، والطواعية، والشدة، والقوة، والتكرار، والتأكيد، والتحذير. ويتبين ذلك في ﴿وَحَصَّصَ الْحَقُّ﴾ بمعنى: «ظهر وتبين من جميع وجوهه»⁽¹⁾. وبمعنى: «وضح وبان، وفيه زيادة تضعيف مثل كتبوا وككبوا»⁽²⁾.

- وتحريك الحق بالبحث عنه واقتفاء أثره في الآية: ﴿قَالَ مَا خَطْبُكَ إِذْ رَأَوْتَنِي يُوسُفَ عَنْ نَفْسِهِ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَأَوْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ، ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْخَائِنِينَ، وَمَا أَبْرَأُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ يتمثل في :

- دعوة الملك/العزير النسوة للإشهاد.
- تبرئة امرأة العزيز لـيوسف، «فبرأته»⁽³⁾.
- وثوقها من إقبال العزيز عليها بالتقرير. «قالت: لم يبق إلا أن يُقِيلَ عليَّ بالتقرير فأقرت، فذلك قوله: ﴿حَصْحَصَ الْحَقُّ﴾»⁽⁴⁾.
- مناسبة الإسناد: إسناد الفعل إلى الفاعل؛ إلى الحق؛ والحق في القرآن ارتبط سياقياً بمعان عظيمة⁽⁵⁾.

(1) إيجاز البيان عن معاني القرآن، 439/1.

(2) تفسير القرآن للعرين عبدالسلام، 126/2.

(3) معاني القرآن، 48/2، قيل اسمها (زليخا).

(4) معاني القرآن، 48/2.

(5) فسر الدامغاني الحق في القرآن باثني عشر وجهاً، منها: الله تعالى، القرآن، الإسلام، العدل، التوحيد.

- واستقرارُ الحقِّ وقوّتهُ وتمكُّنه يتمثل في :

- إقرار امرأة العزيز بالحق بعد وثوقها من إقبال العزيز عليها بالتقرير، «قالت: لم يبق إلا أن يُقْبَلَ عليَّ بالتقرير فأقرت، فذلك قوله: ﴿حَصْحَصَ الْحَقُّ﴾»⁽¹⁾.
- ثبوت الحق بقول النسوة ﴿مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾، واعترافهن بنزاهة يوسف عليه السلام.
- ثبوت الحق بتقديم اسم الزمان للدلالة على الاختصاص، أي الآن وقع الحق لا قبله، فالقصر قصر تعيين⁽²⁾.
- تقديم المسند إليه (أنا) على المسند الفعلي (راودته) في جملة (أنا راودته) وذلك للقصر، وإبطال أن يكون النسوة راودنه: «فهذا إقرار منها على نفسها، وشهادة لغيرها بالبراءة»⁽³⁾.
- زيادة تأكيد صدقه بـ(إن) و(اللام) في قولها ﴿أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾⁽⁴⁾.

وقد تجسّد تمكّن الحق أيضاً في انكسار نفسية امرأة العزيز، وتقرّبها إلى يوسف عليه السلام، وتقديم نفسها فداء له، وذلك في قوله تعالى على لسانها⁽⁵⁾: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ﴾⁽⁶⁾، وهذا السلوك في التقرب إلى المحبوب متوطن في أساليب الشعراء كقول كثير عزة⁽⁷⁾:

الصدق، الحق بعينه، المال، أولى، الحظ، الحاجة، الوجوه والنظائر، 288-284/1.

- (1) معاني القرآن، 48/2.
- (2) التحرير والتنوير، 292-291/12.
- (3) التحرير والتنوير، 292-291/12.
- (4) سورة يوسف، الآية 51.
- (5) اختلف المفسرون في قائل هذا الكلام، فقال بعضهم: من كلام يوسف، (ليعلم العزيز أنني لم أخنه)، وقال بعضهم: من كلام زليخا، (ليعلم يوسف أنني لم أخنه)، والبلاغيون يرجحون أن يكون من قول زليخا: «لأنه أقرب إلى المقام وأليق بمقام الغزل».
- (6) سورة يوسف، الآية 52.
- (7) أمالي القالي: 5/2.

يَوَدُّ بِأَنْ يُمْسِي سَقِيمًا لَعَلَّهَا إِذَا سَمِعَتْ عَنْهُ بِشَكْوَى تُرَاسِلُهُ
وَيَرْتَاحُ لِلْمَعْرُوفِ فِي طَلَبِ الْعُلَا لِيُحْمَدَ يَوْمًا عِنْدَ لَيْلَى شِمَائِلُهُ

ولا شك أن عبارة (الآن حصحص الحق) تجسد صراع الحق مع الباطل، فهي تفيد أن الباطل هو الذي كان قبل الإقرار بظهور الحق، وتفاعل الصراع المستفاد بالموشرات اللغوية السابقة انتهى بغلبة الحق، وقُدِّفه على الباطل على لسان امرأة العزيز، ومتى ما تحصحص الحق أو ظهر أو وقع أو جيء به أو قُدِّف به أو حُكم به أو حُقَّ ... إلا وغاب الباطل في أي مشهد تنازعا فيه، وإن أقصى ما يكون بينهما من تقارب هو أن يلبس بالباطل ويكتنم من لدن أهل الكتاب كما أخبر القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾⁽¹⁾.

كما تجسد في نفسياتها بقوله تعالى على لسانها: ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَزَمَ رَبِّي﴾ لتضيف هذا الإقرار الضمني منها إلى إقرارها السابق الصريح، فتلتبس لنفسها العزاء في نقل وضعها الخاص إلى وضع عام: هو أن النفس، أية نفس، من شأنها الأمر بالسوء، وذلك دفعا لملامة الناس لها، وقد عبّر عن هذا النقل دلالياً شبه الاتصال الكامل بين جملة النفي: ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي﴾ التي تثير في نفس المتلقي سؤالا يتردد في نفسه، هو: (ولماذا لا تبرئين نفسك؟) وجملة الجواب المؤكدة: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾.

ولم ترد مرادفات من الأفعال المسندة إلى (الحق باعتباره فاعلا) - أو ما نحسبه مرادفاً- لـحصحص في القرآن إلا (تبين) بالتضعيف في قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ﴾⁽²⁾، وكان المبالغة في (تبين) التي يؤديها التضعيف فيها توازيها المبالغة في (حصحص) التي يؤديها التكرار بالتضعيف فيها، والله تعالى أعلم بمراد كلامه.

لعل هذه المزايا وغيرها التي انصبغت بها لفظة (حصحص) في كتاب الله تعالى، هي المزايا التي أحسن بها ابن أبي الإصبع المصري ومن تبعه من البلاغيين عندما أجملوا قولهم في اعتبار

(1) سورة آل عمران، الآية 71.

(2) سورة البقرة، الآية 109.

(حصحص) في قوله: ﴿الآن حَصَّصَ الْحَقُّ﴾ من الفرائد التي لا نظير لها، والشذر⁽¹⁾ الذي يفصل بين اللؤلؤ والذهب في العقد، والجوهرة النفيسة، وإن لم يعللوا⁽²⁾ حسنهما وفرادتهما في نظم كلامه تعالى.

وأيضاً، لعل (حصحص) وما أظهرته من حسن في مكانها هنا منتظمة في سلك كلام ما قبلها وما بعدها هو الذي جعل جعفر بن شمس الخلافة يعقد في كتاب (الآداب) باباً في ألفاظ من القرآن، جارية مجرى المثل: هو البديعي المسمى بإرسال المثل، وأورد من ذلك قوله تعالى: ﴿الآن حَصَّصَ الْحَقُّ﴾⁽³⁾، وذلك لما كان الحق مطلب الجميع في كل زمان ومكان، وأنه مهما تسرّ وخفي فإنه يظهر لأصحاب العدل والإنصاف ويتحصص متى توفرت الأسباب لذلك، فلما كان الأمر هكذا، كان أخذ كلام القرآن مثلاً مما يجوز تَفْسِيهِ بين الناس⁽⁴⁾.

ومما زاد من حُسن هذه المادة إضافة إلى صوت الحرف وتكراره خفة حركات الكلمة: خفة الفتحة ثم السكون ثم الفتحة مرتين، وكذلك بناء الماضي: «فإنَّ الفتحة أخفُّ الحركات عندهم وكذلك الفعل الماضي»⁽⁵⁾، وهذه حقيقة لغوية «اتَّفَقَ عليها علماء اللغة قديماً وحديثاً،

(1) الشَّذْرُ: قطع من ذهب، تُلْقَط من المعدن من غير إذابة الحجارة، وممَّا يُصَاعُغ من الذهب فرائد يُفَصَّل بها اللُّؤلُؤُ والجوهر، معجم العين للفراهيدي، (باب الشين والذال والراء معهما). ويقال: استفرد الفواص هذه الدرة: أي لم يجد معها أخرى، وتقول: فلان يفصل كلامه تفصيل الفريد وهو الدر الذي يفصل بين الذهب في القلادة المفصلة، فالدر فيها فريد والذهب مفرد، ينظر: المفردات في غريب القرآن للراغب، وأساس البلاغة للزمخشري، ولسان العرب، مادة (فرد).

(2) ورد الحديث عن الفرائد كمصطلح بلاغي عند ابن أبي الإصبع في تحرير التحرير، ص: 576: ونقل جل البلاغيين حديثه عن ذلك بنصه تقريباً

(3) الإِتْقَان، 337/3.

(4) غير أنه من الغريب أن تجد الفخر الرازي عند شرحه للآية: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [سورة الكافرون، الآية 6] لم يجوز على الناس عادتهم أن يتمثلوا بهذه الآية عند المتاركة والمفارقة حين يقول: «جرت عادة الناس بأن يتمثلوا بهذه الآية عند المتاركة، وذلك غير جائز لأنه تعالى ما أنزل القرآن ليُتمَثَّلَ به بل ليتدبَّرَ فيه، ثم يعمل بموجبه، والله تعالى أعلم وأحكم» تفسيره الكبير، 149/32، وقد ردَّ الطاهر بن عاشور على الرازي عند شرحه للآية المذكورة فقال: «وهذا كلام غير محرر لأن التمثيل به لا ينافي العمل بموجبه، وما التمثيل به إلا من تمام بلاغته واستعداد للعمل به» التحرير والتنوير، 585/30.

(5) المقاصد الشافية...، 122/1.

وهي أَنَّ الضَّمة أقوى الحركات وأثقلها، ثم تليها الكسرة، ثم تليها الفتحة، وهي أخفُّ الحركات»⁽¹⁾، وهي تفسِّر كثيراً من الظواهر اللغوية في الأبنية والتأليف⁽²⁾.

والانتقال من السكون إلى الفتح أخف من الانتقال من السكون إلى الكسر أو الضم، وتوالي حركتين خفيفتين أخف، «ومن أوصاف الكلمة أن تكون مبنية من حركات خفيفة، ليخف النطق بها...، ولهذا إذا توالى حركتان خفيفتان في كلمة واحدة لم تستثقل، وبخلاف ذلك الحركات الثقيلة، فإنه إذا توالى منها حركتان في كلمة واحدة استثقلت».

ما تخلص إليه هذه الدراسة في النهاية هو محاولة سد فراغ لغوي قيل إن القدماء لم يوفّوه حقّه من البحث والتقصّي، وتسلّط الضوء على دلالات بعض صيغ القرآن الكريم التي وصفوها في غير القرآن بالثقل متخذين المعيار الكمي سنداً لهم، وكان حقاً لهم أن يخلصوا إلى ذلك باعتبار الاستقرار والملاحظة المعتمدتين عندهم، لكنهم لاحظوا إلى جانب ذلك، التعديل الذي تجرّبه العربية، وفسّروا ما ورد من تلك الصيغ في القرآن على ضوء ذلك التعديل.

كما تمّ تسليط الضوء على تلك الإجراءات التعديلية المستندة على الذوق الفطري في الإيقاع والتكرار، والاختلاف الحاصل في ذلك بين البصريين والكوفيين، ومشايعة ابن مالك لرأي الكوفة.

وقد آمن الزركشي وغيره بأن «اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ثم نقل إلى وزن آخر أعلى منه؛ فلا بد أن يتضمن من المعنى أكثر مما تضمنه أولاً»، فكان البحث في (حصحص) من جملة بحوث العلوم اللفظية التي هي «أول ما يُحتاج أن يُشتغل به من علوم القرآن».

وعند البحث والتقصّي -بقدر الفهم والجهد- تبين أَنَّ المعنى الإجمالي لصيغ (فعلل) المضاعف يتوزع على دلالات المبالغة والتكرار في الحركة والقوة والترديد والزيادة؛ مفردة أو مجتمعة، ثم هي في كلّ لا تخرج -غالباً- عن صورة سمعية أو صورة بصرية، ثم إن تلك المعاني

(1) النصريح 59/1، نقلاً عن بلاغة الكلمة، ص: 125.

(2) بلاغة الكلمة، ص: 126.

غالباً ما تكون حكاية للصوت، وكأن هذا التضعيف الثنائي يأذن بالمبالغة المنحصلة من ضمّ الثنائي إلى مثله، وبشيء من حكاية لصوت ما.

وبعد ذلك حاولت الدراسة حصر موارد هذه الصيغ في القرآن الكريم مكتفية منها - هنا - بعرض (حصحص) فقط، فرأيت أن القرآن الكريم عندما يوظف (حصحص) فإنه يوظفها بحسب ما يتطلبه الموقف؛ فكانت متخيرة دقيقة، جامعة مانعة لنقل صورة المعنى ودلالة الحدث معاً.

وقد وردت (حصحص) في القرآن العظيم مرة واحدة في سورة يوسف، وكان بعض معانيها اللغوية هو ما استقرّ عليه المفسرون عندما فسّروا هذه المفردة ضمن سياق الآية التي وردت فيها، فكانوا: لا يبتعدون في شرحهم لها عن معناها اللغوي؛ وهو الظهور والبيان إلى جانب المعنى القرآني، وربطهم مفهوم المادة في سياقها القرآني بمفهومها في أصلها اللغوي، ووعيم بذلك الربط، وتقديم بيان معنى (حصحص الحق) مقابل (اختفاء الباطل) مما يصحح منهجهم في البحث في قضايا قرآنية.

أما لحظهم ما يراعيه السياق في مادة (حصحص) فقد تبين في تضافر مؤشرات لغوية عديدة ساندت المادة في ذاتها من أجل التعبير عن المراد: مفردات (الحق، الآن، أنا، ما علمنا عليه من سوء) وروابط دلالية (الإسناد، الاختصاص بتقديم اسم الزمان، القصر بتقديم المسند إليه (أنا) في ﴿أَنَا رَأَوْنَاهُ﴾، التأكيد بـ (إن) و(اللام) في ﴿وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾.

إنّ القول ﴿الآن حَصْحَصَ الْحَقُّ﴾ يجسد صراع الحق مع الباطل، وأنه متى ما توقّرت مؤشرات للصدع بالحق فإن مآل الباطل الدحض والزهق.

استشعر القدماء جمالية مادة (حصحص) ومزاياها؛ فعرفوا واستنبطوا معاني المبالغة بالتضعيف والتكرار، وأحسّوا بالحقّة السلسلة من تركّب حروفها وترتيب حركاتها، فكان منهم من وصفها عقب ذلك بالفريدة التي لا نظير لها كابن أبي الإصبع المصري، وكان منهم من خرّجها ضمن أمثال قرآنية مرسلة كما نقله السيوطي في إتيقانه.

إنها تشترك في بيان محصلة القصة بأن حاصلها فرج بعد شدة، وبيان لحسن عاقبة الصبر، والحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع

- إيتقان في علوم القرآن للسيوطي (ت911هـ). تج/ أحمد بن علي، دار الحديث - القاهرة (1427هـ - 2006م).
- أساس البلاغة للزمخشري (ت538هـ)، ط/2، دار الكتب والوثائق القومية، مطبعة دار الكتب - مصر (1972م).
- إعراب القرآن وبيانه لمحي الدين الدرويش، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع ودار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط/9 (1424 هـ - 2003م).
- الأمالي لأبي علي القالي (ت356هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- إيجاز البيان عن معاني القرآن لمحمود بن أبي الحسن النيسابوري (ت بعد 553هـ)، دراسة وتحقيق: حنيف بن حسن القاسمي، ط/1، دار الغرب الإسلامي - بيروت (1995م).
- إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك (ت672هـ)، تج/ محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط/1 (1430 هـ - 2009م).
- البرهان في تناسب سور القرآن لابن الزبير الغرناطي (ت708هـ)، تج/ سعيد بن جمعة الفلاح، ط/2، (محرم 1428هـ)، دار ابن الجوزي - المملكة العربية السعودية.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي (ت794هـ)، تج/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/2، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- بلاغة الكلمة في التعبير القرآني لفاضل صالح السامرائي، ط/1، دار الفجر، بغداد - العراق.
- تحرير التحرير لابن أبي الإصبع المصري (ت654هـ)، تج/ حفي محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس.
- تفسير الطبري؛ (جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)، حققه وخرج أحاديثه محمود محمد شاكر، دار المعارف بمصر (1969م).

- تفسیر القرآن لسلطان العلماء عز الدین عبد العزیز بن عبد السلام (ت660ھ)، تح/ عبد الله بن إبراهيم الوهبي، ط/1 (1416 – 1996) المملكة العربية السعودية.
- تنبيه الطلبة على معاني الألفية لسعيد الكزّامي السملالي السوسي (ت882ھ)، تح/ خالد بن سعود العُصَيبي، دار التدمرية - الرياض، ط/1 (1429ھ - 2008م).
- الجامع لأحكام القرآن لمحمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت671ھ)، دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان، ط/2 (1952م).
- جمهرة اللغة لأبي بكر ابن دريد ت 321ھ)، طبعة جديدة بالأوفست، مؤسسة الحلبي وشركاه، القاهرة، (د.ت).
- جمهرة مقالات الأستاذ محمود محمد شاكر، جمعها وقراها وقدم لها عادل سليمان جمال، نشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/2: طبعة منقحة ومزودة، (2003ھ).
- الخصائص لابن جني (392ھ)، تح/ محمد علي النجار، دار الكتاب العربي - بيروت، ط/2 (1371ھ - 1952م).
- جواهر البيان في تناسب سور القرآن لعبدالله الغماري الحسني (بعد 1385ھ)، مكتبة القاهرة، ط/3 (1427ھ - 2006م).
- ديوان أبي الطيب المتنبي (ت 354ھ)، تح/عبدالرحمن البرقوقي، ط/2، مطبعة الاستقامة بالقاهرة (1357ھ - 1938م).
- ديوان البحري (ت 284ھ)، تح/ يحيى شامي، دار الفكر العربي، بيروت - لبنان، ط/1 (2005م).
- سر صناعة الإعراب لابن جني (ت 392ھ)، تح/حسن هنداوي، ط/2، دار القلم، دمشق - سوريا (1413ھ - 1993م).
- شرح اللّمع لابن برهان العكبري (ت 456ھ)، تح/ فائز فارس، ط/1 (1405ھ - 1984م)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت.
- الصحاح؛ تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، إسماعيل بن حماد (تھ)، تح/أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط/3 (1404ھ - 1984م).

- الفعل زمانه وأبنيته لإبراهيم السامرائي. مؤسسة الرسالة. بيروت - لبنان. ط/2 (1400هـ - 1980م).
- الكتاب لسبويه (180هـ). تح/ محمد عبد السلام هارون. دار الجيل - بيروت. ط/1 (د.ت).
- كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ). تح/ مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام. العراق. دار الرشيد للنشر (1980م).
- الكشف للزمخشري (538هـ). تح/ عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض. مكتبة العبيكان. الرياض. ط/1 (1418هـ - 1998م).
- لسان العرب لابن منظور (711هـ). دار الحديث. القاهرة (1423هـ - 2003م).
- مثلثات قطرب (206هـ). تح/ رضا السويسي. الدار العربية للكتاب. ليبيا - تونس.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت 211هـ). عارضه بأصوله وعلق عليه فؤاد سيزكين. الناشر: محمد سامي أمين الخانجي. ط/1. (1381هـ. 1962م)
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ). تح/ فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان. ط/1 (1998م).
- مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني (ت 425هـ). تح/ صفوان عدنان داوودي، دار القلم - دمشق/ بيروت. ط/3 (1463هـ - 2002م).
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحق الشاطبي (790هـ). تح/ جماعة من الباحثين. جامعة أم القرى - مكة المكرمة. ط/1 (1428هـ - 2007م).
- معاني القرآن للفراء (ت 207هـ). تح/ أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. دار الكتب المصرية. ط/3 (1422هـ - 2001م). أو مطبعة دار الكتب والوثائق القومية. القاهرة. ط/3 (1422هـ - 2002م).
- معاني القرآن لأبي جعفر النحاس (338هـ). تح/ يحيى مراد. دار الحديث القاهرة. (1425هـ - 2004م).

○ معاني القرآن وإعرابه للزجاج (311هـ). تح/عبد الجليل شلبي. دار الحديث القاهرة. (1424هـ - 2004م).

○ معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس (ت 395هـ). تح/عبد السلام محمد هارون. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. ط/2 (1389هـ - 1969م).

○ الوجوه والنظائر لألفاظ كتاب الله العزيز لأبي عبد الله الحسين الدامغاني (ت 478هـ). تح/محمد حسن أبو العزم الزقيني. القاهرة (1416هـ - 1996م).

المجلات والدوريات :

○ طرق العرض في القرآن، الأهداف والخصائص الأسلوبية لعيسى باطاهر، الرسالة 178، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الحولية الثانية والعشرون (1422/1423هـ - 2002/2001م).

○ نظرات في أبنية القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عزيمة، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية. ع/8، 1398هـ - 1978م.